

تحرك عاجل

إدانة ناشط بتهمة "الإشادة بالإرهاب"

في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2021، أُدين الناشط البيئي محاد قاسمي أمام المحكمة الابتدائية في مدينة أدرار التي تقع على مسافة 1400 كيلومتر جنوب غرب الجزائر العاصمة، وحُكِم عليه بالسجن لمدة خمسة أعوام، بتهمة "الإشادة بالإرهاب"؛ وذلك على خلفية منشور له على فيسبوك، حمل فيه السلطات الجزائرية المسؤولية عن النزعة التطرفية لمتهم مسلح معروف. وكان محاد قاسمي مُحْتَجِزاً منذ 8 جوان/حزيران 2020 داخل منشأة للاحتجاز في أدرار. وعلى السلطات إلغاء حكم إدانته وإطلاق سراحه على الفور.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون

رئاسة الجمهورية

ساحة محمد صديق بن يحيى، المرادية، الجزائر العاصمة

16000 الجزائر

فاكس: +213 02169 15 95

البريد الإلكتروني: President@el-mouradia.dz

<mailto:Presenditiel@el-mouradia.dz>

فخامة الرئيس

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إليكم للإعراب عن قلقنا بشأن الناشط محاد قاسمي، الذي كان أُحتجز منذ 8 جوان/حزيران 2020، في مدينة أدرار التي تقع على مسافة 1400 كيلومتر جنوب غرب الجزائر العاصمة؛ وقد صدر بحقه حكم جائر بالسجن لمدة خمسة أعوام في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2021.

وكانت شرطة أدرار قد اعتقلته في 14 جوان/حزيران 2020؛ وفتشت منزله وصادرت هاتفه وحاسوبه وشريحة ذاكرة USB. ووُجّهت إليه تهمة "الإشادة بالإرهاب"، بسبب منشور له على فيسبوك، حيث أرجع النزعة التطرفية لمتنرد مسلح بارز، تعتبره السلطات الجزائرية "إرهابيًا"، إلى تقاعسها عن تحقيق العدالة والكرامة لشعبها.

محاد قاسمي ناشط بيئي في المجتمع المدني، وكان من بين قيادات الحركة الاحتجاجية المناهضة لاستغلال الغاز الصخري في جنوب الجزائر بين عامي 2012 و2015. وشارك أيضًا في احتجاجات "الحراك" التي اندلعت في فيفري/شباط 2019 وطالبت بالتغيير السياسي في الجزائر.

وتلجأ السلطات الجزائرية على نحو متزايد إلى توجيه تهمة مُلغقة تتعلق بالإرهاب، كي تُلاحق قضائيًا الصحفيين ومدافعي حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين بالبلاد. ويُحتجز الصحفيان حسن بوراس ومحمد مولودج حاليًا قيد الحبس الاحتياطي، بتهم مُلغقة متعلقة بالإرهاب، بسبب منشورتهما التي تنتقد السلطات على الإنترنت. ويواجه أيضًا ثلاثة من أعضاء "الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان" في وهران ملاحقة قضائية بتهمة "الإرهاب" لمُعاقتهم على المشاركة في "الحراك".

وفي ضوء ما سبق، نطلب من فخامتكم أن تُطلقوا سراح محاد قاسمي على الفور، وأن تُسقطوا الحكم بإدانته؛ إذ أنه لم يُحتجز لأي سبب سوى الممارسة السلمية لحقه في حرية التعبير. وندعوكم أيضًا إلى أن تضعوا حدًا لاستخدام تهمة الإرهاب المُلغقة لقمع النشاط السلمي بالجزائر. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

وجّه ممثل النيابة بالمحكمة الابتدائية في أدرار إلى محاد قاسمي تهمة "الإشادة بالإرهاب"، وقد أحتجز قيد الحبس الاحتياطي لمدة 16 شهرًا، وهي أقصى مدة يُجيزها القانون. وفي 17 أكتوبر/تشرين الأول 2021، أدانت إحدى محاكم أدرار الناشط وحكمت عليه بالسجن لمدة خمسة أعوام بموجب المادة 87 مكرر 4 من قانون العقوبات. ومُنِع أيضًا من التصويت أو المشاركة في الانتخابات.

ووفقًا لما قاله محامي محاد قاسمي، اتخذت المحكمة منشورًا له على [فيسبوك](#) بتاريخ 18 جانفي/كانون الثاني 2018 دليلًا على إدانته، حيث أشار إلى مسؤولية السلطات الجزائرية عن تطرف عبد السلام طرمون، زعيم جماعة "أبناء الصحراء من أجل العدالة" المسلحة، والذي لقي [مصرعه](#) بليبيا في جانفي/كانون الثاني 2018. وكان قاسمي يُشيد بطرمون في منشوره الذي اطلّعت عليه منظمة العفو الدولية، وقال فيه إنه لا عجب أن بعض الأشخاص رفعوا السلاح في الصحراء الجزائرية للاحتجاج على التهميش والتعبير عن المطالب الاجتماعية. واختتم منشوره بما يلي: "والسلطة هي من تتحمل مسؤولية التطرف داخل المجتمع لأنها تُغذيه باحتقارنا والاستهزاء بوعينا".

وينص قانون العقوبات الجزائري على المعاقبة بالسجن لما يصل إلى خمسة أعوام لكل "من يُشيد بإعمال الإرهاب" أو يشجعها أو يمولها بأية وسيلة كانت". وينطوي تعريف الإرهاب والإشادة به في قانون العقوبات على جرائم فضفاضة الصياغة وتُجرّم ممارسة التعبير المشروع؛ ويشتمل الحق في حرية التعبير على الكلام الذي قد يتسبب في الاستياء أو الذهول أو الانزعاج. ويخالف إصدار حكم على محاد قاسمي بسبب منشورٍ على فيسبوك، لا يبدو أنه يحض على ارتكاب أي عمل إجرامي، القانون الدولي والاتفاقيات التي تُمثّل الجزائر دولة طرفًا فيها.

وفي دعوى أخرى ضده، أصدرت محكمة أدرار تهمة أخرى ضد محاد قاسمي وتتعلق بـ "الاستحواذ على معلومات [...] تحت ستار من السرية"، و"الإساءة" إلى رئيس الجمهورية، و"الإساءة" إلى المؤسسات العمومية؛ وذلك على خلفية منشورات له عبر الإنترنت، مثل منشورٍ أفاد فيه بأن الشرطة التي ساعدت في توزيع معونات لمواجهة جائحة كوفيد-19 هي الشرطة ذاتها التي قمعت النشاط في خضم "الحراك". وانعقدت الجلسة الأولى في هذه القضية أمام محكمة بأدرار في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2021، وأمر القاضي بإجراء المزيد من التحقيقات.

ودأبت السلطات الجزائرية، منذ 2019، على مُقاضاة مئات النشطاء واعتقالهم واحتجازهم، بسبب ممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي. ولجأت السلطات في الجزائر أيضاً، على نحو متزايد، منذ أفريل/نيسان 2021، إلى استخدام تهمة "الإرهاب" أو "التآمر ضد الدولة" لملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان وناشطي "الحراك" قضائياً. وفضلاً عن ذلك، اعتقلت النشطاء وحاكمتهم، بسبب صلاتهم المزعومة بالمنظمات السياسية غير المُرخّصة بالجزائر، كحركة "رشاد" و"الحركة من أجل تقرير مصير منطقة القبائل" (الماك)، واللتين صنفتها السلطات كمنظمتين إرهابيتين في ماي/أيار 2021. ويبلغ عدد المُحتجزين حالياً في الجزائر على خلفية الممارسة السلمية لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي 222 شخصاً، وفقاً لما ذكرته "اللجنة الوطنية لتحرير المعتقلين" في الجزائر، وهي جمعية رقابية محلية.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الفرنسية

يمكن استخدام لغة بلدك

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 29 ديسمبر/كانون الأول 2021

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: محاد قاسمي (صيغ المذكر)